الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.19

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

4 March 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري . . . . . (بنغلاديش)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما (تابع)
الباب ٢ - الشؤون السياسية
الباب ٣ - عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة
الباب ٤ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البنـــد ١١٨ مـــن جـــدول الأعمال: وحـــدة التفتيش المشتركـة (تابـع) (A/51/34، A/51/559 و Corr.1؛ A/52/34، A/52/206، A/52/267)

١ - **السيد عثمان** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال ردا على النقاط التي سبق أن أثارها أعضاء اللجنة، إنه يرحب بالتعليقات والاقتراحات التي قدمت وإنه سعيد بأن يلاحظ اعتراف اللجنة بأعمال وحدة التفتيش المشتركة. وقال إن التشجيع الذي أبدته اللجنة سيساعد الوحدة على تحقيق أثر أكبر في المستقبل. وقال إن التعليقات بصدد الحاجة إلى إشراف فعال، وبالتالي إلى وحدة تفتيش أقوى، لها عنده تقدير خاص، رغم أن الوحدة، في تقريرها للعام السابق (A/51/34)، عبرت عن تلك النقطة بطريقة مختلفة: الحاجة إلى استعمال أفضل وإدارة أحسن للموارد المتاحة. وقال إن الوحدة، إذ تدرك الضغوط المالية والإصلاحات المقترحة، لم تطالب بموارد إضافية للميزانية. إلا أنها أحاطت علما بوجهة نظر بعض الوفود في أن هذا النمو السلبي في الميزانية يجب ألا يضعف عمل الوحدة. والواقع أنه لم تحصل زيادة في ميزانية وحدة التفتيش طيلة العقد الماضي أو نحو ذلك. غير أن الوحدة لا زالت تأمل في تحقيق مزيد من الترشيد في أنشطتها في المستقبل وفي تعيين موظفين ذوي كفاءة أفضل.

٢ - وذكر أن عدة دول أعضاء اهتمت ببرنامج عمل الوحدة وأولوياتها للدورتين الحالية والمقبلة. فالوحدة ستركز على القضايا التنظيمية والإدارية والتشغيلية، إلا أن برنامج العمل يتميز بالمرونة ويمكن أن يستجيب للحاجات المتغيرة للـدول الأعضاء والمنظمات المشاركـــة. وقد تغيرت دورة تقديم التقارير من كانون الثاني/ يناير - كانون الأول/ ديسمبر إلى تموز/يوليه - حزيران/يونيه، وتأثر الإطار الزمني حسب طبيعة التقرير: فالتقرير المتعلق بمنظمة واحدة قد يستغرق شهرين فقط، بينما قد يستغرق تقرير على صعيد المنظومة أكثر من عام. وينبغي ملاحظة أن المفتش الواحد قد يكون منشغلا بإعداد عدة تقارير في نفس الوقت.

٣ - وحول مسألة احتمال حدوث تداخل في التقارير الخاصة باستخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في منظومة الأمم المتحدة واستخدام الشركات الخاصة للاستشارات في مجال التنظيم، أشار إلى أن هذين النوعين من التقارير مختلفان في النطاق ومحور التركيز. فالنوع الأول يهتم بفحص السياسات القائمة والإجراءات المتعلقة بفرادى الخبراء بينما يعالج النوع الثاني بالتحديد الاستشارات الخاصة بقضايا التنظيم وما إذا كانت آليات الإشراف تستطيع أن تساعد الأمانة العامة في مهامها التنظيمية.

٤ - وقال إن البعض اقترح أن تصدر وحدة التفتيش عددا أقل من التقارير. ومن الوجهة النظرية فإن قلة التقارير تفضي إلى تأثير أكبر ويسهل على الدول الأعضاء معها أن تنظر في الأمور بتفصيل أكبر؛ ومن الجهة الأخرى، فإن قلة التقارير تجعل تكلفتها تبدو أعلى. كذلك اقترح البعض أن تصدر تقارير الوحدة وبرامج عملها مرة كل عامين نظرا لأن البند المتعلق بالوحدة يدرج في جدول الأعمال مرة كل عامين. ولكنه استطرد قائلا إنه يجب أن نتذكر أن الوحدة مسؤولة أيضا أمام المنظمات المشاركة الأخرى التي تنظر في هذا البند سنويا. وإن للجنة أن تتخذ قرارا بشأن هذه النقطة.

٥ - ومضى قائلا إنه لا يستطيع أن يضيف الكثير فيما يتعلق بمفتشي الوحدة وقيادتها استجابة لسؤال حول نوعية موظفيها والمهارات المطلوبة فيهم: وإن أمر ترشيح المفتشين الجيدين يرجع إلى الدول الأعضاء. وأضاف أن النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة لا يمنح قيادة الوحدة سوى قدر محدود جدا من حرية التصرف. فأمانتها تحتاج بالفعل إلى موظفين جيدين في مجال الأبحاث، وبعبارة أخرى تحتاج إلى موظفين ذوي إلمام تام بمنظومة الأمم المتحدة قادرين على الاضطلاع بالأبحاث والتحليل وملمين بأدبيات الإشراف، مع حيازتهم لمهارات تقنية جيدة، منها العلم بتكنولوجيا المعلومات. وقال إن أعضاء اللجنة علّقوا على سهولة مقروئية التقارير، التي يعود الفضل فيها إلى الباحثين الشباب المهرة العاملين في الوحدة. وقد كان من المهم لموظفي الأبحاث ألا يكتفوا بالمعلومات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة بل أن يبحثوا عنها كذلك خارج المنظومة. فعلى سبيل المثال، حضر ندوة مونترو ممثلون لكل المنظمات المشاركة وللقطاع الخاص وجرت مناقشة اتسمت بالحيوية بشأن الطرق التي تستطيع بها أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية أن تساعد بعضها البعض. أما بالنسبة لمسألة المهارات بالذات، فإن وحدة التفتيش تحتاج إلى نواة أساسية من الموظفين كما تستعين حسب الحاجة ولفترات قصيرة باختصاصيين في مواضيع محددة. وقد ارتبطت تلك المسألة بمسألة استخدام موارد من خارج الميزانية لمعالجة مواضيع معينة.

٦ - وقال إن الوحدة لا تجد مشكلة في تعيين موظفين بالرتب الدنيا؛ فقد عيّنت مؤخرا ثلاثة منهم على أساس فحصها الخاص، وكان لذلك نتائج باهرة. لكن المشكلة هي في اختيار الموظفين للرتب العليا من الفئة الفنية: فبعضهم دون مستوى الوظيفة ومع ذلك يصعب استبدالهم بآخرين. وبوسع الوحدة أن تعيّن الموظفين على صعيد المنظومة إلا أن ذلك النهج يواجه صعوبات عملية.

٧ - وقال إن عدة وفود أثارت أسئلة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات. وفي عام ١٩٩٥ لم يكن لأي من المفتشين موقع عمل حاسوبي؛ أما الآن فلدى جميع الموظفين مواقع عمل على الحاسوب، وأصبح معظم المفتشين تدريجيا ماهرين في تكنولوجيا المعلومات. وتتفاوض الوحدة الآن، على سبيل المثال، مع المركز الدولي للحساب الالكتروني حول دخولها في الشبكة مع بقية المنظمات المشاركة. ولم تدرج تلك الخطوة في مقترحات الميزانية لفترة السنتين القادمة ولكن الفوائد التي يمكن جنيها ترجح على التكلفة. ولدى الوحدة أيضا أربعة من مساعدي الأبحاث/ موظفي المعلومات من فئة الخدمات العامة، وواجبهم مساعدة المفتشين وموظفي الأبحاث. وقال إنه يلزم رفع نوعية أولئك الموظفين حتى تصبح الوحدة أقل اعتمادا على المعلومات التي تزودها بها المنظمات المشاركة، وبذلك يخف العبء الواقع على أمانات تلك المنظمات. كما أن تحويل الموظفين من الإدارة إلى أنشطة البحث يساعد في ذلك المجال حالما يتم إنشاء نظام التعقب الحاسوبي. وإن تلك العملية مستمرة التطور وبحاجة إلى مزيد من التحسين.

٨ - ومضى يقول إن المعايير والمبادئ التوجيهية المذكورة في المرفق الأول لتقرير عام ١٩٩٦ (A/51/34) لم يتم تصورها من فراغ ولكنها تعكس الخبرة المتراكمة لدى وحدة التفتيش وأدبيات هذا الموضوع. ويتوقف تطبيقها على مرحلة العمل: فقد تم تطبيقها بالكامل في مرحلة التخطيط وأثناء إعداد التقارير، ولم تطبق بالكامل خلال عمليات التفتيش نفسها حسب الموضوع المطروق وعندما كان الأشخاص الذين تتعامل معهم الوحدة

من ذوي النفوذ. وفي المستقبل، سيجري تحسين تطبيق هذه المعايير والمبادئ التوجيهية بوسائل الرقابة الداخلية في الوحدة نفسها.

٩ - أما بصدد قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، فقال إن للوحدة الحق في التعليق على تقارير مكتب المراقبة الداخلية وفقا للقرار ٢١٨/٤٨ هاء. وقال إن للمنظمات المشاركة أيضا وحدات مراقبة داخلية، وإن الوحدة قدمت توصياتها بشأنها في الماضي وفقا لولايتها. فوحدة التفتيش المشتركة اتخذت نهجا إزاء قاعدة برينديزي أوسع من النهج الذي اتبعه مكتب المراقبة الداخلية وربطته بمسألتي تخفيض الحجم وإقفال عمليات حفظ السلام، لأن جميع المعدات في قاعدة برينديزي تجمعت نتيجة لتخفيض الحجم وحالات الإقفال. وإن لإدارة عمليات حفظ السلام أيضا مسؤولية شاملة عن إدارة قاعدة برينديزي وتخفيض حجم البعثات وإنهائها. وقال إن وحدة التفتيش المشتركة واجهت عدة أسئلة وطلبت، على وجه الخصوص، توضيحا من الأمانة العامة بشأن التدابير التي يبدو أنها اتخذت استجابة لتوصيات مكتب المراقبة الداخلية. وإن هذا المكتب نفسه قد أعرب عن تقديره لتعليقات الوحدة.

١٠ - أما بالنسبة لما يمكن أن تفعله الوحدة وما يمكن أن تفعله اللجنة لزيادة فعالية آلية المراقبة، فقد أعرب عن أمله في أن يتوضح من تقارير الوحدة وبرنامج عملها، التي لقيت تعليقا مشجعا من كثير من أعضاء اللجنة، أنها حاولت فعلا أن تفي بحصتها من المسؤولية عن المراقبة. وقال إن الوحدة تستطيع بالطبع أن تفعل أفضل من ذلك حتى في إطار الموارد المتاحة ولكنها تأمل في أن تصلها الزيادة في الموارد. وقال إن مناقشة اللجنة لهذا البند كان في الماضي عاما نوعا ما، لكن أعضاء اللجنة ناقشوا في الدورة الحالية، ولأول مرة، تقارير الوحدة بطريقة شديدة التحديد. وفضلا عن ذلك، فإنه يتم تناول التقارير الآن في إطار بنود جدول الأعمال المناسبة في اللجان الرئيسية الأخرى وفي الجلسات العامة للجمعية العامة. كذلك فإن الدول الأعضاء تتخذ مزيدا من الإجراءات استجابة لتوصيات الوحدة. وقال إن مما يؤسف له، في ذلك الصدد، ألا يكون الشريك الثالث في تقاسم المسؤولية - المنظمات المشاركة الأخرى - حاضرا، لكنه أعرب عن الأمل في أن ترسل الدول الأعضاء رسالة واضحة إلى أمانات تلك المنظمات بصدد تقاسم المسؤولية.

١١ - واختتم قائلا إن نظام المتابعة المقترح يبدو بالفعل معقدا للوهلة الأولى. فهو يتألف من جزأين، والجزء الذي يحتوي على نظام المتابعة نفسه هو الأهم. أما الجزء الثاني فيتعلق بالشروط التي يتعيَّن أن تفي بها الوحدة ذاتها والدول الأعضاء والمنظمات المشاركة. وأعرب عن أمله في أن تتخذ اللجنة إجراءات بشأن هذه التوصية.

١٢ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أكد قلق وفد بلده بشأن قدرة وحدة التفتيش المشتركة على إجراء استعراضات شاملة ومتقدمة من الناحية المنهجية.

١٣ - وأشار إلى برنامج العمل الأولي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/267، المرفق، الفقرة ١٢)، فقال إنه فيما يتعلق بالدراسة المقترحة بشأن نظام الأمم المتحدة لتقييم الأداء، يود وفده أن يعرف معايير الفعالية التي ستستعمل لتقييم هذا النظام وما إذا كانت وحدة التفتيش المشتركة قادرة على حيازة البيانات بشأن جميع التقييمات. فإذا

لم تستطع أن تحصل على هذه البيانات، فينبغي أن تتابع دراسات أخرى، لأن صدور دراسة استقصائية أخرى قائمة على الرأي لن يكون ذا أهمية. أما فيما يتعلق بالتقييم المقترح الخاص بتسويق أنشطة الأمم المتحدة المدرة للدخل، فأعرب عن رغبة وفد بلده في أن يعرف النطاق والمنهجية المخطط لهما بالنسبة لتلك الدراسة ويريد أن يحصل على تأكيد بأن الوحدة لن تقوم بنفس العمل الذي قام به مكتب المراقبة الداخلية بشأن الأنشطة المدرة للدخل التي تقوم بها إدارة البريد أو التقييم المقبل لمبيعات مواد مؤتمر بيجين. وقال فيما يتعلق بالدراسة المقترحة بشأن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إن وفد بلده يود كذلك أن يعرف المعايير التي ستستعمل لقياس فعالية الأنشطة.

١٤ - ومضى يقول إن بعض التقارير المدرجة في المرفق الثاني لتقرير الوحدة لعام ١٩٩٧ (A/52/34) لا تحتوي على توصيات وإن بعضها الآخر يكتفي بمجرد ايراد المعلومات. فمثلا، إن دراسة الجدوى بشأن نقل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى مركز تورينو لا تحتوي على توصيات، كما إن مقارنة طرق حساب التوزيع الجغرافي العادل في النظام الموحد للأمم المتحدة يصف الممارسات لكنه لا يقدم توصيات. ومن الواضح أن تنفيذ هذه التقارير لا يتطلب رصدا. وقال إن تقارير أخرى تضمنت توصيات لكنها شديدة العمومية ولا تتطلب إجراء. وفي المقابل، فالفقرة ٤ من اقتراح نظام المتابعة المحدد في المرفق الأول للتقرير تصف التوصيات التي تحتوي على معايير محكمة يمكن تنفيذها. وقال إنه ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة، قبل التركيز على نظام المتابعة، أن تركز على كفالة أن تفي تقاريرها في المستقبل بهذه المعايير. غير أنه قد تكون هناك مشاكل حتى حينما يمكن تنفيذ هذه التوصيات. فمثلا، وبغية متابعة تلك التوصيات التي تتطلب تشاورا واسعا وتنسيقا فيما بين مؤسسات المنظومة، لا بد لوحدة التفتيش المشتركة أن تنشئ حقولا للبيانات تظهر فيها عمليات اتخاذ القرار. وإن التوصيات الواردة في التقرير بشأن تعزيز التمثيل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة تدعو إلى اتخاذ إجراءات من جانب جهات فاعلة عديدة: جميع المنظمات العاملة على المستوى الميداني، والبلدان المضيفة المشتركة في ذلك، ومجتمع الجهات المانحة. ومن الواضح في هذه الحالة أن المتابعة ليست عملية سهلة. وقال إنه يتساءل مثلا كيف ستنشئ وحدة التفتيش المشتركة جدولا زمنيا واقعيا للتنفيذ. ويبدو أن هناك اسقاطا هاما في اقتراح المتابعة في أنه لا يشكل عاملا في منطق الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ التوصيات التي تتطلب تنسيقا معقدا.

١٥ - واستأنف قائلا إن افتراض الوحدة الواضح بأن لجميع التوصيات وزنا متساويا يدعو إلى القلق بصورة خاصة. وإن وفد بلده لا يرى كيف يمكن تجنب وضع ترتيب للأولويات، لا سيما بالنسبة للتوصيات التي قد تترتب عليها آثار هامة من حيث التكلفة. وعلى سبيل المثال، فإن التقرير بشأن تنسيق أطر السياسات والبرامج من أجل تحقيق مزيد من التعاون الإنمائي الفعال، الذي رحبت به لجنة البرنامج والتنسيق، يحتوي على أكثر من ٢٠ توصية وعلى توصيات أو اقتراحات فرعية. فمتابعة توصية واحدة فقط من التوصيات الأكثر بساطة - كإنشاء مصرف بيانات بشأن التنمية في كل بلد نام - يتطلب التزاما بموارد كبيرة جدا. ومن غير الممكن متابعة جميع التوصيات الأخرى لأنها تنطوي على إجراءات تتخذها كل منظمة تشترك في التنمية. ولكفالة اتخاذ الإجراءات والحصول على نتائج ملموسة، يلزم أن تضع وحدة التفتيش المشتركة أولويات لتوصياتها. كما يلزم تحديد التوصيات التي يؤمل أن تدر أكبر العائدات مقابل الأموال المنفقة. وعندئذ سيكون للتوصيات وزن أكبر مما يقدمه أي قرار تتخذه هيئة تشريعية.

١٦ - **السيد عثمان** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال إن التقارير الثلاثة الأولى التي ذكرها ممثل الولايات المتحدة ليست مدرجة في برنامج العمل الحالي، لكنها ترد فقط في برنامج العمل الأولي للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨. وقال إنه لا يستطيع أن يعطي إجابات محددة على جميع الأسئلة لأن التقارير يعالجها مفتشون آخرون ولم تصل بعد إلى مرحلة التنفيذ. غير أنه يستطيع القول بأن التقرير بشأن نظام تقييم الأداء سيكون مقتصرا على الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقال إن التقرير السابق بشأن هذا الموضوع لم يقيم نظم الأداء في حد ذاتها بل الطريقة التي عملت بها النظم المتعاقبة في الواقع. وقال إن الوحدة طلب منها الآن أن تعود إلى هذا الموضوع لتبين كيف نظرت الأمانة العامة والموظفون إلى تطبيق النظام الأخير - ما إذا كان سهل التطبيق، وإلا فما هي المكونات الأخرى التي يلزم إضافتها. وقال إن الدراسة بشأن تسويق الأنشطة المدرة للدخل اقترحتها منظمتان مشاركتان. وسيكون التقرير موجها حسب النتائج وسيعالج فعالية هذه الأنشطة من حيث التكلفة. وإن تنفيذ دراسة الجدوى بشأن نقل معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة سيتوقف على رد فعل اللجنة الثانية إزاء تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن معاهد التدريب.

١٧ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بنظام المتابعة المقترح، وضع ممثل الولايات المتحدة إصبعه على كثير من المسائل التي أثارتها وحدة التفتيش المشتركة نفسها. وإن إشارته إلى الفقرة ٤ من الاقتراح مقبولة جيدا، وسيتعين على الدول الأعضاء بذاتها أن تقرر ما إذا كانت الوحدة نفسها تلتزم بهذه التوصيات. واعترف أن من الصعب متابعة توصيات التقرير بشأن تعزيز التمثيل الميداني نظرا لأنها موجهة إلى عدد كبير من الجهات الفاعلة. وقال إن وحدة التفتيش المشتركة، مع ذلك، تشعر أن المتابعة ستكون ممكنة إن كان نظام المتابعة جيدا. وقال إن من المهم أن نكتشف في مرحلة أولية، وقبل أن تقدم التوصيات إلى الهيئات التشريعية، ما إذا كانت هذه التوصيات مقبولة لدى المنظمات المشاركة. وإذا ما قبلت، فإن على المنظمات أن تبين أي دوائرها مسؤولة عن تنفيذها. فكل شيء يتوقف على مفهوم تقاسم المسؤولية. ويبدو أن اللجنة تشعر أن وحدة التفتيش المشتركة تؤدي دورها في ذلك الصدد. غير أن الوحدة لا تستطيع أن تعمل لوحدها وتحتاج إلى إسهامات شركائها. وقال إنه كما ذكر في بيان سابق، لا بد من أن تلبى الشروط من جانب جميع الشركاء.

١٨ - **الرئيس**: قال إن اللجنة أنهت بذلك مناقشتها العامة للبند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/52/6/Rev.1) (Vol.I)، A/52/7 (**الفصل الثاني، الجزآن الأول والثاني**)، A/52/16 و Add.1)

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما (تابع)

١٩ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال ردا على أسئلة طرحت في الجلسة السابقة إنه فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى رئيس الجمعية العامة، تم تزويد الرئيس بناطق متفرغ، وضابط أمن، وسائقين، وأمناء سر وبمساعدة مؤقتة عندما تقتضي الحاجة. وذكر أن الجمعية العامة وشعبة شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي قاما بتوفير المعلومات الأساسية. وخُصص للرئيس جناح لنفسه ولموظفين وهناك صندوق ضيافة للاستقبالات الرسمية. وأشار إلى اقتراح تخصيص مبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار سنويا، على أن تناقش الطرائق مع الرئيس القائم كل سنة.

٢٠ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف وظيفة الأمين التنفيذي لمجلس مراجعي الحسابات من رتبة ف - ٥ إلى مد - ١، اعتبر ذلك مجرد عودة إلى المركز السابق للوظيفة. وقال إن الوظيفة كانت برتبة مد - ١ حتى أربع أو خمس سنوات مضت ولكنه تم تخفيض درجتها. واعتبر ذلك قرارا غير حكيم، نظرا للمسؤوليات التي تنطوي عليها هذه الوظيفة. ولاحظ أن الوظائف المماثلة الأخرى، كالوظيفة القائمة في وحدة التفتيش المشتركة، هي من الرتبة مد - ٢.

٢١ - وفيما يتعلق بمسألة إن كان المبعوثون أو الممثلون الخاصون مشمولين في ميزانية المكتب التنفيذي للأمين العام، قال إنه لا يمكن إدراج هذه الوظائف في الميزانية لأنها تعيينات غير متكررة وقصيرة الأجل حتما. ولم تُذكر إلا لمجرد الوفاء بمتطلب قانوني ينص على ضرورة إبلاغ الجمعية العامة بمركز هؤلاء الأشخاص على أساس سنوي.

٢٢ - **السيدة بينيا** (المكسيك): قالت إن وفدها يؤيد بشدة التعليقات الواردة في الفقرة ٦١ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/52/16). كما يعلّق أهمية كبيرة على عمل هذه اللجنة.

٢٣ - **السيد شينفانو** (تايلند): قال إنه في حين يرحب بالمعلومات المتعلقة بدعم رئيس الجمعية العامة، فإن الميزانية لو تضمنت في السنوات اللاحقة بابا فرعيا يتناول هذه المسألة لكان ذلك معينا للوفود لدى نظرها في الميزانية.

٢٤ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إن بلدها يعلق أهمية خاصة على النشاطات الواردة تحت الباب ١ ولهذا فإنها تشعر بقلق عميق من تخفيض الموارد في عدة مجالات. وأعربت عن رغبتها في معرفة، مثلا، على أي أساس سيجري إلغاء عدة وظائف أو إعادة تصنيفها. واعتبرت أن من المفيد تقديم هذه المعلومات في شكل ورقة غرفة اجتماع حتى تكون معروضة على الوفود خلال المناقشات غير الرسمية. واستفسرت أيضا عن الأساس الذي تم بموجبه، استنادا إلى الحاشية على الجدول ١-١، تحويل مبلغ ٠٠٠ ٤٥٩ ٣ دولار وكيف سيتم تقييد هذا التحويل. وفي هذا الصدد، أعربت عن تأييد وفدها للملاحظات الواردة في الفقرة أولا - ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/52/7 (الفصل الثاني، الجزء الأول)). وقالت إن وفدها يؤيد إعادة تصنيف وظيفة الأمين التنفيذي لمجلس مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بلجنة البرنامج والتنسيق، أعربت عن تأييد وفدها الكامل لأعمال اللجنة، كما أعربت، لهذا السبب، عن اعتقادها بأنه يتعيَّن على اللجنة عقد اجتماع لمدة ستة أسابيع في عام ١٩٩٨ واجتماع لمدة أربعة أسابيع في عام ١٩٩٩، على النحو المبيَّن في الفقرة ١-٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/52/6/Rev.1).

٢٥ - وذكرت فيما يتعلق بالتوجيه التنفيذي والإدارة أنه ينبغي تقديم مزيد من المعلومات عن مكتب العلاقات الخارجية في المكتب التنفيذي للأمين العام، وخصوصا عن المهام التي سيضطلع بها. وأعربت عن قلق وفدها أيضا من الاقتراح (الفقرة ١-٤٤) بأن يستعين الأمين العام بخبرات خارجية في عدد من المجالات؛ وذكرت أن بعض المسائل المشمولة تعتبر من المسائل الحساسة التي ينبغي أن يُستعان فيها بخبراء من داخل المنظمة.

٢٦ - وأضافت أنه يتعين على الأمانة العامة أن تقدم أيضا معلومات أكثر بشكل تحريري عن معدلات الشغور الموحدة التي كثيرا ما يأتي ذكرها في عرض الميزانية. وتساءلت أخيرا عن أسباب إدراج تكلفة التشغيل الآلي للمكاتب وغير ذلك من اللوازم وتكلفة الهدايا الرسمية التي يقدمها الأمين العام إلى كبار الشخصيات تحت بند اللوازم والمواد (الفقرة ١-٤٩) بدلا من إدراجها تحت بند الضيافة (الفقرة ١-٤٨).

٢٧ - **السيد كبير** (بنغلاديش): تكلم بصفته منسقا لأقل البلدان نموا فرحب برصد مصاريف سفر لحد أقصاه ٥ ممثلين للدول الأعضاء الـ ٤٨ التي هي من أقل البلدان نموا؛ وقال إن رصدها سييسر على تلك البلدان مشاركتها في أعمال الجمعية العامة.

٢٨ - وقال إن وفده يعلّق أهمية أيضا على الدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق، التي ينبغي لهذا السبب أن يتاح لها ما يكفي من الموارد؛ وفي هذا السياق، اعتبر مبلغ ٩٠٠ ٧٩٢ دولار مبلغا معقولا (الفقرة ٣٣-١). وبالمثل، ينبغي قطعا للجنة أن تعقد دورة تستغرق ستة أسابيع في عام ١٩٩٨ ودورة تستغرق أربعة أسابيع في عام ١٩٩٩ للنظر في مخطط الميزانية والخطة المتوسطة الأجل.

٢٩ - وأقر بأن الأمين العام يضطلع بطائفة واسعة من المسؤوليات، لكنه اعتبر أن إنفاق مبلغ ٠٠٠ ١٨١ دولار على خدمات خبراء من الخارج في شتى الميادين مبلغا باهظا. فالوفود لها آراء مختلفة في المسألة وما لم تعالج معالجة كافية في المشاورات غير الرسمية فقد يصعب على اللجنة أن توافق على رصد هذا المبلغ.

٣٠ - وطلب مزيدا من المعلومات عن إعادة تصنيف وظيفتي مساعدين تنفيذيين للأمين العام من رتبة مد-١ إلى مد-٢ (الفقرة ١-٤٢). وتساءل ما هي المهام الإضافية التي اضطلع بها الموظفان المعنيان لتسويغ إعادة التصنيف.

٣١ - وفيما يتعلق باستبدال السيارة الرسمية للأمين العام (الفقرة ١-٤٠)، طلب بذل جهود لكفالة استمرار استعمال السيارات المعارة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على اعتبار أن هذا سيوفر على المنظمة نحو ٢٠٠ ٤٥ دولار. وسأل أيضا إن كان هناك برنامج استبدال نظامي يتّبع في هذا الشأن.

٣٢ - وأخيرا، أعرب عن موافقته على التعليقات التي أدلى بها ممثل تايلند بشأن دعم رئيس الجمعية العامة. وذكر أن المسألة لا ينبغي أن تكون مسألة تقديم مساعدة مؤقتة، بل ينبغي توفير التمويل على أساس منتظم.

٣٣ - **السيد سيال** (باكستان): شاطر الرأي الذي تم الإعراب عنه في الفقرة أولا - ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/52/7 (الفصل الثاني، الجزء الأول)) بأن المبلغ المطلوب تخصيصه للخبرة الخارجية ومقداره ٠٠٠ ١٨١ دولار هو مبلغ باهظ. وفيما يتعلق بالأفراد المقدمين دون مقابل، قال إن التخفيضات في عدد هؤلاء الأفراد وعدد الموظفين بوجه عام مترابطة وينبغي النظر فيها معا. وأعرب عن أمله في أن يتاح التقرير عن الأفراد المقدمين دون مقابل قريبا حتى تتمكن اللجنة الاستشارية - ومن ثم اللجنة الخامسة - من النظر في هذه المسألة برمتها.

٣٤ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال إن اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق حصلتا فعلا على المعلومات المتعلقة بمكتب العلاقات الخارجية؛ وإن من الممكن إتاحة هذه المعلومات من أجل المناقشات غير الرسمية للجنة.

٣٥ - وقال فيما يتعلق بمعدلات الشغور، إنه يعتقد أن المسألة شرحت خلال عرض الميزانية البرنامجية المقترحة، أما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل فإنه سيكون سعيدا بتقديمها.

٣٦ - وبشأن مسألة الحاشية على الجدول ١-١، قال إن الجدول المذكور كان يعكس في الماضي الموارد المرصودة لعدد من المكاتب، كإدارة الشؤون السياسية. لكنه نظرا لأن المسألة تتعلق بالمساعدة المؤقتة خلال انعقاد دورة الجمعية العامة، فقد تبيَّن أن من الأفضل إدراج التكاليف تحت بند كل مكتب على حده بدلا من إدراجها تحت الباب ١ من الميزانية. وقد عكست الحاشية هذا الأمر.

٣٧ - وفيما يتعلق بالسؤال عن سبب عدم إدراج المواد الواردة في الفقرة ١-٤٩ في الفقرة ١-٤٨ بدلا من ذلك، قال إن توفير تلك اللوازم ليس حصرا في باب الضيافة، وإن المخطط يعكس على أي حال الإجراء المعتاد.

٣٨ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف وظيفتين في المكتب التنفيذي للأمين العام من رتبة مد-١ إلى رتبة مد-٢، أشار إلى أن المكتب التنفيذي أصغر مما كان عليه في الماضي. ففي السابق كان هناك وكيل للأمين العام وأمين عام مساعد، بيد أن الأمين العام اعتبر أنه لا لزوم لهاتين الوظيفتين وأنه يستحسن أن يكون هناك مساعدان تنفيذيان برتبة مد-٢.

٣٩ - أما بالنسبة لاستبدال سيارة الأمين العام، فقال إنه تبذل جميع الجهود لمواصلة العمل بالترتيب الحالي. وأضاف إنه رصد اعتماد في الميزانية تحسبا لعدم كفاية الترتيبات القائمة. وأكد وجود إجراءات صارمة تنظم استبدال السيارات: إذ ينبغي ألا يقل عمرها عن ٥ سنوات وأن تكون قد قطعت ٠٠٠ ٨٠ ميل على الأقل.

٤٠ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): سألت في معرض إشارتها إلى سؤالها السابق إن كانت الوظائف المقترح إلغاؤها ستكون شاغرة، وإن كانت كذلك، فاعتبارا من أي تاريخ. فإن لم تكن المعلومات متاحة فورا، فإن وفدها يود معرفة متى ستكون متاحة.

٤١ - **السيد المنتصر** (الجماهيرية العربية الليبية): وجَّه الاهتمام إلى الفقرة أولا - ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية، والتي أشارت إلى أن مستوى الموارد التي يحتاجها مجلس مراجعي الحسابات يقرره المجلس نفسه. والسؤال المطروح هو إن كانت الدول الأعضاء تستطيع أن تقدم أي إسهام في تحديد أو تعريف الأعباء التي يتحملها مجلس مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بالنقطة التي أشار إليها ممثل باكستان فيما يتعلق بارتفاع تكاليف الاستعانة بالخبراء الاستشاريين من الخارج، أعرب عن اعتقاده بضرورة الاستعانة بالخبراء الاستشاريين من داخل المنظمة كلما أمكن.

٤٢ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال إن الجمعية العامة هي التي انتخبت مجلس مراجعي الحسابات وهي التي خصصت الموارد له: ولهذا السبب فما من شك في أن الدول الأعضاء تستطيع رصد أنشطة المجلس.

٤٣ - وفيما يتعلق بالاستعانة بخبراء استشاريين من الخارج، قال إنه لا يتوفر خبراء استشاريون في الداخل؛ والاقتراح ينص على توظيف خبراء من الخارج يتحلون بالخبرة التي تفتقر إليها المنظمة في الداخل.

٤٤ - الرئيس قال إن اللجنة اختتمت بهذا مناقشتها العامة للباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

الباب ٢ - الشؤون السياسية

الباب ٣ - عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة

الباب ٤ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

٤٥ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديمه للتقرير الأول للجنة الاستشارية (A/52/7 (الفصل الثاني، الجزء الثاني))، إن الباب ٢ سيتأثر بالمقترحات المتعلقة بالإصلاح الواردة في الوثيقة A/51/950. وذكر أن الآثار المالية المترتبة على مقترحات الإصلاح ترد في الوثيقة A/52/303 وأن اللجنة الاستشارية ستعلّق لاحقا على هذه الآثار على نحو ما ذكر في فقرة المعلومات التي تعقب الفقرة ثانيا - ٢٢ من تقريرها. ووجه اهتمام اللجنة إلى الفقرة ثانيا - ٤، فيما يتصل بانخفاض الوظائف الدائمة الممولة من الميزانية العادية. وأشار إلى أن تعليقات اللجنة الاستشارية المتعلقة بمركز الأفراد المقدمين دون مقابل ترد في الفقرة ثانيا - ٦. كما وجّه الاهتمام، على نحو خاص، إلى الفقرات ثانيا - ٧، وثانيا - ٨، وثانيا - ١٠، وثانيا - ١١، وثانيا - ١٢، وثانيا - ١٤، ومن ثانيا - ١٦، إلى ثانيا - ١٩.

٤٦ - وذكر أنه اقترح إلغاء ٣٧ وظيفة تحت الباب ٣. ورغم أن النية المعلنة للأمين العام هي الإلغاء التدريجي للأفراد المقدمين دون مقابل، فإن الآثار المترتبة على إلغاء تدريجي غير واضحة من الوثائق المعروضة على اللجنة الاستشارية؛ وبالتالي ينبغي إيضاحها.

٤٧ - وقال إن اللجنة لقيت شيئا من الصعوبة في فهم كيف تم التعامل مع الوفورات الناجمة عن الكفاءة في سياق إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. فالكثير من الوفورات نظرية ولم تجر أي محاولة للتفريق بين الوفورات في الميزانية العادية والوفورات في ميزانيات عمليات حفظ السلام.

٤٨ - وأضاف إن الأمين العام لم يقم بأية محاولة لإدراج موارد للبعثات الخاصة الممولة من الميزانية العادية التي يمكن أن تمدد فترتها إلى فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ولهذا ارتأى أن من الضروري أن تشير اللجنة الخامسة إلى كيفية التعامل مع الأموال المخصصة لهذه البعثات عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١.

٤٩ - وفيما يتعلق بالباب ٤، رأى أن من الواضح جدا، بناء على المعلومات الإضافية التي تلقتها اللجنة الاستشارية، أن برنامج العمل المقترح سيتطلب من الموارد أكثر مما هو متاح لتنفيذه. ولهذا فلا مناص من أن يتسم أداء برنامج العمل بعدم الكفاءة.

٥٠ - **السيد شينفانو** (تايلاند) (نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قال، في معرض تقديمه للأبواب ذات الصلة من تقرير اللجنة (A/52/16)، إن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بأن توافق الجمعية العامة على السرود البرنامجية للبابين ٢ و ٣، مع بعض التعديلات على النحو المبين في التقرير. وذكر فيما يتعلق بالباب ٣، إن اللجنة قدمت أيضا توصيات بشأن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا والأفراد المقدمين دون مقابل. وإن اللجنة أوصت بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٤ دون تعديلات.

٥١ - **السيد مادنز** (بلجيكا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وهنغاريا، فقال إنه نظرا للدور المركزي الذي تؤديه صيانة السلم والأمن الدوليين في أنشطة الأمم المتحدة، فمن دواعي القلق ألا تخصص لإدارة عمليات حفظ السلام سوى ٠,٥ في المائة فقط من الميزانية الإجمالية للمنظمة. وأضاف قائلا إن الميزنة على أساس التكاليف تفيد تمويل هذه الإدارة فائدة كبيرة، إذ سيصبح في الإمكان اتخاذ قرارات بشأن جميع الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة التي صدرت بشأنها ولايات. وعندئذ تصبح هذه القرارات مستندة إلى معلومات متصلة بالتمويل من خلال الميزانية العادية وحساب الدعم والأنشطة التي يضطلع بها أفراد مقدمين دون مقابل على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٣/٥١.

٥٢ - وأشار إلى قرار الجمعية العامة الذي ينص على الاستغناء التدريجي عن الاستعانة بالأفراد المقدمين دون مقابل، قائلا إن الاستغناء التدريجي عن الاستعانة بأولئك الأفراد ينبغي أن يجري بطريقة منظمة بحيث لا يتأثر تنفيذ الأنشطة البرنامجية. وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام، في هذا الصدد، أن تضع ميزانية وخطة لإعادة التشكيل تأخذ في اعتبارها الحاجة إلى الإبقاء على القدرة على التخطيط العسكري وإدارة حفظ السلام. وقال إن الاتحاد الأوروبي يأمل أن يحصل على مزيد من التفاصيل عن عملية الاستغناء التدريجي في المستقبل القريب، وبأي شكل من الأشكال، في التقارير المتعلقة بحساب الدعم والتقرير الأول المتعلق بأداء الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥٣ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع الارتياح أن اللجنة الاستشارية لم تسع إلى إثارة الشكوك حول وجود وحدة الدروس المستفادة أو حول قيمة عملها؛ وينبغي على الأقل رصد اعتماد لتمويلها وتمويل مركز العمليات جزئيا من خلال الميزانية العادية.

٥٤ - وقال إن تعزيز مهمة التخطيط في المقر لها أولوية عاجلة. وفي هذا الصدد، من الضروري للغاية أن يصدر بأسرع ما يمكن التقرير المتعلق بإنشاء وتمويل مقر بعثات الانتشار السريع.

٥٥ - واختتم قائلا، إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن مفهوم البعثات الخاصة كان ابتكارا مفيدا فيما يتعلق بتطبيق القرار ٢١٣/٤١ على ولايات جديدة متصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين. ومما يبعث على خيبة الأمل أن ذلك المفهوم لم يجد قبولا.

٥٦ - **السيدة دوشنر** (كندا): قالت إن وفدها يشعر بالقلق للتأخير في إصدار التقرير المتعلق بإنشاء وتمويل مقر بعثات الانتشار السريع، وأضافت أنه مما يبعث على الشعور بالإحباط أن إنشاء هذا الهيكل الذي تمس الحاجة إليه قد أفسدته المشاكل الأوسع نطاقا المتعلقة بالتوظيف والميزانية في إدارة عمليات حفظ السلام.

٥٧ - **السيد كبير** (بنغلاديش): أشار إلى الباب ٢ قائلا، إن وفده لاحظ اقتراح الأمين العام بأن عدد الشُعب الإقليمية في إدارة الشؤون السياسية ينبغي أن يخفض من ست إلى أربع شُعب. وقال إنه يتعين على الأمانة العامة أن تفسر بوضوح كيف سيسهم مثل هذا التخفيض في تحقيق الكفاءة.

٥٨ - وقال إنه وفقا لتقديرات الميزانية، فإن معظم الموارد التي رصدت للمساعدة الانتخابية يجب أن تؤخذ من موارد خارجة عن الميزانية. وقال إنه يتعين بذل جهود لتخصيص اعتمادات لبعثات انتخابية عديدة بقدر الإمكان من خلال الميزانية العادية.

٥٩ - وأضاف أن وفده قد لاحظ أيضا زيادة كبيرة للغاية في المبالغ المخصصة للمستشارين والخبراء في البرنامج الفرعي المتعلق بشؤون مجلس الأمن (A/52/6/Rev.1، الفقرة ٢ - ٨٠). وقال إن "الخدمات المتخصصة" المشار إليها في هذا الصدد ينبغي أن تدرج بشكل مفصل. فضلا عن أن وفده غير مقتنع بالحاجة إلى تحويل وظيفة من رتبة ف - ٤ ووظيفتين من فئة الخدمات العامة من ظائف مؤقتة إلى وظائف ثابتة.

٦٠ - وأردف قائلا إن المستوى الحالي للموارد المخصصة لإنهاء الاستعمار وقضية فلسطين ينبغي الإبقاء عليها. وفيما يتعلق بقضية فلسطين فإن وفده يتعذر عليه قبول الاقتراح بإلغاء وظيفة من رتبة ف - ٣، (الفقرة ٢ - ١١). وقال إن برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح (الفقرة ٢ - ١٢٨ (د)) ينبغي أن يستمر حتى يتسنى تمكين شباب الدبلوماسيين من البلدان النامية من التعرف على مختلف المسائل الهامة المتعلقة بنزع السلاح.

٦١ - وتطرق إلى الباب ٣، فقال إن بلده، كمساهم أساسي بقوات في عمليات حفظ السلام، يعلق أهمية كبيرة على سير إدارة عمليات حفظ السلام على النحو الفعال. ويأسف وفده لأن الأمين العام عجز عن توفير متطلبات الإدارة كاملة، مما جعلها تستمر في الاعتماد على حساب الدعم والأفراد المقدمين دون مقابل. وأشار إلى عدم توافر المبلغ المقترح لتغطية خدمات الاستشارات المتخصصة حاليا في الأمانة العامة وقدره ٠٠٠ ٩٣ دولار (الفقرة ٣ - ١٩)، فقال إن وفده يتساءل لماذا لم تبذل جهود أكبر لاستخدام المهارات الداخلية. وفضلا عن ذلك، فقد خصص جانبا مبلغ كبير للغاية لتأجير آلات نسخ تصويري، وهو يرى أن شراء الآلات مباشرة أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٦٢ - ومضى قائلا إنه لا يوجد مبرر للاقتراح الداعي لإنشاء وظيفة موظف شؤون سياسية برتبة ف - ٤ لمساعدة رئيس فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (الفقرة ٣ - ٥٥). وكذلك لا يوافق وفده على أن هناك ضرورة لتخصيص مثل هذا المبلغ الكبير جانبا لاستئجار أو استبدال معدات للاتصالات وتجهيز البيانات ومركبات بخصوص تلك البعثة.

٦٣ - **السيد ساغوير كباليرو** (باراغواي): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إن المجموعة تؤيد البرنامج الفرعي المتعلق بإنهاء الاستعمار، وفي هذا الصدد، ينبغي تخصيص مزيد من الموارد لدعم اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حتى تنتهي من الوفاء بولايتها. وقال إن هناك اقتراح مقدم بأن تبقى الأنشطة الفنية في إطار هذا البرنامج الفرعي ضمن اختصاص إدارة الشؤون السياسية بينما تحول خدمات أمانة اللجنة الخاصة إلى باب جديد من أبواب الميزانية. وأضاف أن مجموعة ريو تأمل في أن تتلقى تقريرا بشأن البرنامج ذي الصلة والالتزامات المالية المترتبة على هذا النقل.

٦٤ - ومضى قائلا إن المجموعة تود أيضا أن تؤكد من جديد دعمها لأنشطة نزع السلاح، التي يجب أن تستمر ظاهرة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وينبغي الإبقاء على الموارد المتفق عليها لأنشطة المنظمة في مجال نزع السلاح في فترة السنتين الماضية كما هي بنفس المستوى أو تزاد في الفترة الحالية.

٦٥ - وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، قال إن مجموعة ريو تسلّم بأن صيانة السلم والأمن الدوليين هي أحد الأنشطة الرئيسية للمنظمة. ولكن هذه الأنشطة لا يجب أن تتم على حساب الأنشطة الإنمائية. ولاحظ أن هناك كثرة تبعث عن القلق في الأفراد المقدمين دون مقابل في إدارة عمليات حفظ السلام. واختتم قائلا إن المجموعة تود أن تعرب عن قلقها إزاء العجز عن تقديم تقديرات فيما يتعلق بالموارد اللازمة للأنشطة التي صدرت بها ولايات لكي تستمر في فترة السنتين القادمة.

٦٦ - **السيد جسدال** (النرويج): قال إن صيانة السلم والأمن الدوليين ستظل مركز أولويات الأمم المتحدة خلال فترة السنتين القادمة. ولذلك فمن الضروري تعزيز قدرة المنظمة على الدعم بشكل أكبر. ووفقا للميزانية البرنامجية المقترحة، سيمول أكثر من نصف الوظائف اللازمة لعمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وبناء على ذلك ستكون هناك زيادة في الوظائف الخارجة عن الميزانية بالمقارنة بفترة السنتين الماضية. وقال إن وفده يعتقد أن العدد الأكبر من الوظائف ينبغي أن يمول من الميزانية العادية؛ ومن شأن ذلك أن يصور الأهمية التي يعلّقها المجتمع الدولي على أنشطة حفظ السلام. ومن ثم فإن عددا من الوظائف المؤقتة المقترحة في ميدان عمليات حفظ السلام يجب أن تصبح دائمة. وعلى الأمانة العامة أن تبيّن ما هي وظائف المهام الرئيسية الإضافية التي لها الأولوية في أن تصبح وظائف دائمة إذا توافر التمويل اللازم لتحويلها.

٦٧ - واستطرد قائلا إنه لم ترصد اعتمادات في الميزانية للبعثات الخاصة التي تفتقر حاليا للولاية القانونية. ويشكل هذا الرصد تخطيطا إداريا سليما فيما يتعلق بالإدارة والميزانية. وقد طرح اقتراح لهذا الغرض من جانب

الأمين العام في مخطط الميزانية البرنامجية ولكنه لم يحظ بالحصول على الاتفاق اللازم. ويعتقد وفده أن اللجنة الخامسة يجب أن تدرس من جديد هذا القرار.

٦٨ - **السيد شنغانو** (تايلند): قال إن الوظيفة الأساسية لإدارة الشؤون السياسية هي مساعدة الأمين العام على التركيز على الدبلوماسية الوقائية، التي هي أفعل السبل من حيث التكلفة على الإطلاق لكفالة السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن وفده يلتمس تأكيدا، في ضوء ما هو مقترح من خفض عدد الشُعب الإقليمية في الإدارة من ستة إلى أربعة، بأن ذلك الخفض لن يكون له تأثير سلبي على الدبلوماسية الوقائية وأنشطة حفظ السلام.

٦٩ - واختتم قائلا إن وفده يعتقد أن البرنامج الفرعي المتعلق بنزع السلاح ينبغي أن يظل برمته في إطار الباب ٢ من الميزانية البرنامجية.

٧٠ - **السيدة شينويك** (الولايات المتحدة): قالت إن وفدها لديه شعور بالقلق البالغ تجاه أمرين متعلقين بالباب ٣. أولا، إن الميزانية العادية تستخدم لتمويل وظائف وثيقة الارتباط بالدعم، أو تصنف على هذا الأساس، بينما يستخدم حساب الدعم لتمويل وظائف تعتبر من وظائف المهام الأساسية. وقالت إن هذا الخروج عن المألوف مستمر منذ فترة وإن وفدها لا يستطيع أن يفهم لماذا لم تفعل الأمانة العامة شيئا لتنظيم ذلك الوضع بحيث تكون الوظائف الممولة من الميزانية العادية موازية للمهام الأساسية.

٧١ - وأضافت أن المسألة الأساسية الثانية التي تبعث على قلق وفدها، هي أنه بموجب الميزانية البرنامجية المقترحة، هناك ٥٦,٨ مليون دولار تم التخلي عنها باستثناء الاحتياجات اللازمة للشهور الثلاثة الأولى لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وهي تلتمس توضيحا لذلك. وما يقلق وفدها هي أن الأمانة العامة تأخذ أموالا محددة حسب بنود الميزانية لأحد الأنشطة لكي تستعملها لشيء آخر.

٧٢ - ومضت تقول إن وفدها يلاحظ أن بعض المهام الأساسية تمول من حساب الدعم: وعلى الأمانة العامة أن توضح لماذا لم تتقدم باقتراحات لنقل تلك المهام إلى الميزانية العادية من خلال المستوى العام للوظائف المقترحة حاليا للباب ٣.

٧٣ - وتابعت قائلة إن مواصلة استخدام الأفراد المقدمين دون مقابل في إدارة عمليات حفظ السلام أمر محمود. فمثل هؤلاء الأشخاص يسهمون إسهاما كبيرا في العمليات الفعالة التي تضطلع بها الإدارة، أما المهارات التي يضفونها على أعمالهم فهي ليست جاهزة عند الطلب في الخدمة المدنية الدولية.

٧٤ - وأشارت إلى أن الجدول ٣ - ٥ في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/52/6/Rev.1) يعبّر عن زيادة ملحوظة في الاحتياجات من الخدمات التعاقدية والأثاث والمعدات مقارنة بفترة السنتين الماضية. وأضافت أن الأمانة العامة يتعيَّن عليها أن توفر مزيدا من المعلومات المفصَّلة عن طبيعة هذه النفقات. وأضافت أنه بالنظر إلى انخفاض أنشطة حفظ السلام، فإن وفدها يعتقد أن هناك فائضا كثيرا متاحا من الأثاث. وقالت إنها لتتساءل، فضلا عن ذلك، فيما يتعلق بمبلغ الـ ٧٠٠ ٥٢ دولار المخصص لترجمة الوثائق التي تصدرها إدارة عمليات حفظ

السلام، لماذا لا تتم الترجمة داخليا. وفيما يتعلق بالموظفين الموجودين في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (الفقرة ٣ - ٢٥)، قالت إن وفدها يكون شاكرا لو وفّر له المزيد من المعلومات بشأن خطط الأمانة العامة لاستخدام المبنى في الأمد الطويل.

٧٥ - واستطردت قائلة إن من الأهمية بمكان أن تبحث الأمم المتحدة عن وسائل لتفادي الازدواجية في الجهود. فعلى سبيل المثال، قدم طلب لتوفير مستشار في الشؤون السياسية للقيام بدراسة من أجل استخلاص دروس من العمليات السابقة فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (الفقرة ٣ - ١٩ (ب))، على الرغم من أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح قد أجرى دراسة مكثفة عن نفس الموضوع ونشرها في عام ١٩٩٦.

٧٦ - واسترسلت قائلة إن الوظائف وحدها قد قدرت تكاليفها في مكتب العمليات لإدارة عمليات حفظ السلام (الفقرة ٣ - ٢٩)؛ ويتعيَّن توفير مزيد من التفاصيل فيما يختص بأوجه الانفاق المرتبطة بهذه الوظائف. وفي شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات، تبدو العلاقة غير واضحة بين الميزانية العادية وتمويل قاعدة "الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي"، ولا سيما أن سرد الميزانية البرنامجية يقترح فيما يبدو أن يأتي تمويل القاعدة من الباب ٣، الأمر الذي يتعارض مع أحدث قرارات الجمعية العامة بشأن الموضوع. وعلاوة على ذلك، فإن السرد يقترح أيضا فيما يبدو أن يتلقى مستودع لوازم الأمم المتحدة في بيزا تمويلا من الميزانية العادية، غير أن المستودع، على حد علم وفدها، قد أغلق.

٧٧ - واختتمت قائلة إن هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان لم يخضعا للاستعراض منذ ١٩٦٦ و ١٩٧٣ على التوالي. ويجب أن يخضعا للتدقيق والإشراف الإداري شأنهما شأن بعثات حفظ السلام الأخرى.

٧٨ - **السيد مير محمد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنوفده يؤيد تعليقات اللجنة الاستشارية فيما يخص البابين ٢ و ٣ بشأن الموظفين والخبراء الاستشاريين المقدمين دون مقابل، علاوة على استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

٧٩ - **السيدة باولز** (نيوزيلندا): قالت، إذ تشير إلى الباب ٢، إن وفدها أيد جهود رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لكفالة الاستمرار في إيلاء التأكيد الملائم على أنشطة إنهاء الاستعمار التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية. وأضافت أنها ترحب لذلك بالتعهد الذي قطعه الأمين العام في هذا الصدد، ولا تعتقد بأن من الضروري متابعة جزئيات تنفيذ الأمين العام لهذا التعهد.

٨٠ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إن وفدها يشعر بالقلق بشأن تخفيض الموارد المخصصة للشؤون السياسية، وما قد يكون لذلك من آثار سلبية على تنفيذ أنشطة إدارة الشؤون السياسية. وطلبت توضيحا بأن الموارد ستكون كافية بما يضمن تنفيذ جميع المهام. وقالت إنها تؤيد توصية اللجنة الاستشارية بضرورة استرعاء نظر اللجنة الأولى إلى الاقتراح الخاص بإلغاء مراكز نزع السلاح الإقليمية (A/52/7، الفقرة ثانيا - ١٢، ص. ٣).

وطلبت أيضا معلومات إضافية عن هذه المسألة. وأضافت أنه ينبغي الإبقاء على برنامج زمالات نزع السلاح في فترة السنتين المقبلة.

٨١ - واستطردت تقول إن وفدها على علم بالأعمال الهامة التي تقوم بها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ويثق بأنه ستوفر لها موارد كافية. وأشارت بقلق إلى المتأخرات المتراكمة في إعداد "مرجع ممارسات مجلس الأمن" و "مرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة" (الفقرة ٢ - ٧٩)؛ وقالت إنه ينبغي توفير مزيد من الموارد. وفيما يتصل بالإشارة الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (الفقرة ثانيا - ١٩) إلى التأخيرات في ترجمة منشورات معينة، فقد تساءلت عن السبب في عدم الإشارة إلى النسختين الاسبانية والروسية.

٨٢ - وأضافت أنها تشعر بالقلق بشأن الإلغاء المقترح لعدد ٣٧ وظيفة من وظائف الميزانية العادية في الباب ٣، وأنها تؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق في هذا الصدد. وقالت إنها قلقة أيضا بشأن الزيادة في استخدام الموظفين المقدمين دون مقابل، وأنها على ثقة من أنه سيتم الاستغناء تدريجيا عن هؤلاء الموظفين. وذكرت أن وفدها يشعر بالقلق أيضا، بصفة عامة، بشأن نقص الموارد المخصصة للأنشطة المقررة التي سيستمر القيام بها في فترة السنتين التالية.

٨٣ - **السيدة أميرسون** (البرتغال): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على البرنامج الفرعي لإنهاء الاستعمار وعلى عمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. ورحبت بالحل الوسط الذي تم التوصل إليه بين رئيس اللجنة الخاصة والأمين العام.

٨٤ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده قلق جدا بشأن التأخيرات في إصدار الترجمتيـــن العربية والصينية من "مرجع ممارسات مجلس الأمن" و "حولية نزع السلاح" (A/52/7، الفقرة ثانيا - ١٩). وأضاف أن وفده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية بخصوص الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ في البرنامج الفرعي، قضية فلسطين، ويطلب توضيحا في هذا الشأن.

٨٥ - **السيد سيال** (باكستان): طلب مزيدا من المعلومات بشأن الفقرتين ثانيا - ٥ وثانيا - ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/52/7). وأشار إلى أنه حدث تخفيض في عدد زمالات نزع السلاح نتيجة لقيود الموارد، وإلى أنه يأمل بأن ترصد مخصصات وافية في فترة السنتين المقبلة. وقال إن الجزء السردي الخاص بنزع السلاح يجب أن يتفق بصرامة مع الولايات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل.

٨٦ - وطلب معرفة تعليقات الأمانة على رأي اللجنة الاستشارية بضرورة تقديم الأمين العام لمقترحات حول الاحتياجات الإجمالية من جميع موارد التمويل تحت الباب ٣ (الفقرة ثانيا - ٢٥). كما أشار إلى الاقتراح الخاص بتخفيض ٧٢ وظيفة في الباب ٣ والاعتماد المقترح من أجل ١٣٤ موظفا مقدما دون مقابل. وقال إن التخفيضات المقترحة في موظفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان يجب تمحيصها لكفالة عدم تأثر ولاية كل منهما. وينبغي تبرير التخفيضات المقترحة بنفس

الطريقة التي تبرر بها المقترحات الخاصة بالزيادات، وينبغي للأمانة أن تفسر الكيفية التي لن تؤثر بها التخفيضات المقترحة على الأنشطة المقررة.

٨٧ - وأشار إلى توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الموافقة على سرد برنامجي معدل للباب ٣ وتوصيتها بشـــأن التطابق فيما بين الولايات، والموارد والأهداف عند تنفيذ ولايات حفظ السلام (A/52/16، الفقرتان ٨٥ و ٨٦). وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق استرعت الانتباه أيضا إلى مسألة الموظفين المقدمين دون مقابل والحاجة إلى استعراض مسائل التوظيف الخاصة بإدارة عمليات حفظ السلام بشكل إجمالي.

٨٨ - **السيد جانغ وانهاي** (الصين): قال إن وفده يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق واستنتاجات اللجنة الاستشارية بشأن البابين ٢ و ٣. وأضاف أنه يشعر بالقلق بشأن التأخر في إصدار الترجمتين العربية والصينية من "مرجع ممارسات مجلس الأمن" و "حولية نزع السلاح". ويجب أن تتخذ الأمانة التدابير اللازمة لكفالة إصدار الترجمات بجميع اللغات الرسمية في الوقت الملائم. وأخيرا، طلب تفسيرا للإشارة الواردة في الفقرة ٣ - ٢٢ (د) من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/52/6/Rev.1) بأن ٢٦ حاسوبا شخصيا في إدارة عمليات حفظ السلام تعتبر عتيقة الطراز.

٨٩ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى تدابير تقليل التكلفة التي اتخذتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في دورتها الأربعين. وقال إن تكاليف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية يجب أن تؤخذ من الموارد الموجودة ومن المساهمات الطوعية.

٩٠ - وأضاف أن مستوى الموارد الموجودة كاف إذا ما أحسن تدبيره، وأن وفده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي بذل كافة الجهود لإبقاء تكلفة المؤتمر في حدود الموارد الموجودة (A/52/7، الفقرة ثانيا - ٥٢). وطلب تفسيرا للكيفية التي أمكن بها أن يدرج نمو في الموارد قدره ٢٠٠ ١٣ دولار من أجل الأثاث والمعدات في الباب ٤ كان قد سبق إدراجه تحت الباب ٢٦ زاي (الخدمات الإدارية - فيينا)، وكذلك تفسيرا لزيادة قدرها ٧٠٠ ٤٥ دولار من أجل تكاليف موظفين أخرى، تتمثل بالدرجة الأولى في المساعدة العامة المؤقتة. وقال إن النمو المقترح في الموارد وقدره ٤٠٠ ١٣٦ دولار من أجل المنح والتبرعات، ليس له ما يبرره. كما طلب تفسيرا لرأي اللجنة الاستشارية (الفقرة ثانيا - ٥١) بأن الأنشطة المبرمجة والتقارير المسقطة تفوق ما يمكن تنفيذه بصورة معقولة بالموارد المتاحة.

٩١ - **السيد ساها** (الهند): تساءل عما إن كان سحب اقتراح الأمين العام بشأن وظيفة من الرتبة ف - ٤ فيما يتصل بفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان سيسفر عن تخفيض متناسب في نفقات السفر.

٩٢ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال، فيما يتعلق بالباب ٢، إن الاقتراح الخاص بتقليل عدد المراكز الإقليمية من ستة إلى أربعة يعكس الدمج الذي تم في إدارة الشؤون السياسية لشعبتين آسيويتين ولشعبتي البلدان

الأمريكية وأوروبا استهدافا للكفاءة. وقد اقترح تحويل الوظائف في هذه الإدارة بسبب لجان الجزاءات. فقد أنشئت الوظائف في عام ١٩٩٣، وحيث أن أنشطة لجان الجزاءات مستمرة، ارتؤي بأنه ينبغي تحويلها الآن إلى وظائف ثابتة.

٩٣ - وأضاف أن الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ في البرنامج الفرعي، قضية فلسطين، قد ترتب على الجهود المبذولة لتلبية مطالبة الجمعية العامة، قبل سنتين، بتحقيق وفورات قدرها ١٥٠ مليون دولار. وقال إن شاغل الوظيفة تقاعد، وقد تمكنت الإدارة من تدبير أمورها دون شغل الوظيفة التي لا تزال شاغرة.

٩٤ - وذكر بأن الاقتراح الخاص بإرجاع كامل المبلغ الذي كان موجودا في فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ من أجل زمالات نزع السلاح يعكس أهمية هذه الزمالات. ولقد كان التخفيض الذي حدث في فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ جزءا أيضا من الجهود المبذولة للوفاء بالوفورات التي قررتها الجمعية العامة.

٩٥ - واستطرد يقول إنه سيلتمس معلومات أخرى عن المتأخرات المتراكمة التي تؤثر على المنشورات المشار إليها، غير أنه أشار إلى أن الأولوية تعطى للوثائق التداولية. وقال إن طلب مبلغ ٠٠٠ ٢٦ دولار فيما يتعلق بالخدمة الاستشارية المقدمة إلى "مرجع ممارسات مجلس الأمن" يعكس الحاجة إلى خبرة قانونية لم تكن متاحة في إدارة الشؤون السياسية ولن تكون ثمة حاجة إليها على أساس دائم.

٩٦ - وفيما يتعلق بالباب ٣، قال إنه لن يصدر أي تقرير في المستقبل القريب عن إنشاء وتمويل مقر للبعثات السريعة الانتشار. وفي حين أن المفهوم مقبول بصورة عامة، فإنه يجب النظر فيه في سياق التقييم الشامل لإدارة عمليات حفظ السلام. وأشار إلى أن مسألة الاستغناء التدريجي عن الموظفين المقدمين دون مقابل وتأثيرها على حساب الدعم سيتم نظرها أيضا في هذا السياق. وستتلقى اللجنة معلومات أخرى في الاقتراحات الخاصة بحساب الدعم من أجل الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٨ حتى حزيران/ يونيه ١٩٩٩، والتي ستُقدم في أوائل ١٩٩٨.

٩٧ - وأضاف أن الأمانة كانت ترغب في رصد اعتمادات للبعثات الخاصة ترقبا لولايات تتقرر خلال فترة السنتين المقبلة، غير أن الجمعية العامة قررت خلاف ذلك. وقد تم الاستغناء عن مبلغ ٥٦ مليون دولار في هذا السياق؛ كان يعكس ببساطة اعتمادا لبعثات خاصة في فترة السنتين الراهنة ليس لها ولاية في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٩٨ - وذكر أن طلب خدمات استشارية من أجل تسريح القوات يعكس الافتقار إلى الخبرة في إدارة عمليات حفظ السلام؛ وهي خبرة لن تكون ثمة حاجة إليها أيضا على أساس طويل الأجل.

٩٩ - وفيما يتعلق بالمعدات والمركبات، قال إن اللجنة قد تلاحظ بأن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تحتوى على جميع المعلومات الأساسية ذات الصلة؛ بيد أن هذه المعلومات قد تم توفيرها للجنة الاستشارية. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ - ١ بشأن منع نشوب المنازعات واحتوائها وحلها، فإن كلتا الوظيفتين والنفقات

المتصلة بهما مبيَّنة تحت هذا البرنامج الفرعي. ولا تحتوي الميزانية العادية على اعتمادات من أجل قاعدة برينديزي أو مستودع بيزا في فترة السنتين الراهنة أو المقبلة. ويتم التمويل بالكامل من موارد خارج الميزانية.

١٠٠ - وفيما يخص هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، فقال إنه جرى استعراض قبل نحو سنتين أو ثلاث سنوات أسفر عن ترشيد هام وتخفيضات في الوظائف في فترة السنتين الراهنة. والاقتراحات الراهنة استمرار لهذه الممارسة. ولا توجد نفقات سفر مرتبطة بالوظيفة من رتبة ف - ٤ المقترح إلغاؤها في فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

١٠١ - وتطرق إلى الزيادة في الخدمات التعاقدية في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، فقال إنها تعكس الحاجة إلى قيام مدراء البرامج بتعديلات في هذا المجال خلال فترة السنتين الراهنة توقعا بأن تعاد التخفيضات في فترة السنتين التالية.

١٠٢ - وأضاف أن الزيادة في معدات التشغيل الآلي للمكاتب تحت الباب ٤ تعكس حقيقة أن هذا التمويل كان قد سبق إدراجه تحت الباب ٢٧ الذي سيظهر الآن انخفاضا مقابلا. وقد طلب مبلغ صغير من أجل المساعدة العامة المؤقتة للمعاونة في التحضيرات الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وأخيرا، قال إن تصنيف ٢٦ حاسوبا شخصيا على أنها عتيقة يعكس السياسة المرعية باستبدال المعدات على مدار فترة خمس سنوات، حيث يستبدل ٢٥ في المائة منها كل سنة.

١٠٣ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن ردود المراقب المالي فيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، وقضية فلسطين، والتأخير في إصدار المنشورات لم تضف شيئا إلى المعلومات الواردة في الوثائق؛ وإن المطلوب تقديم رد أكثر إقناعا.

١٠٤ - **السيد شنويك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمانة العامة فيما يبدو ظنت أنها تستطيع استخدام مبلغ ٥٦ مليون دولار المرصود في الميزانية من أجل السلم والأمن في أغراض أخرى. وذلك يعد ممارسة مثيرة للانزعاج في ضوء الطابع الفريد للميزنة في هذا المجال. وأضاف أن الاعتمادات لا يمكن أن تستخدم ببساطة في غرض آخر بدون ولاية.

١٠٥ - **السيد عطيانتو** (تونس): قال إن وفده لم يقتنع أيضا بردود الأمانة.

١٠٦ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال إن موجز الميزانية تضمن طلبا بمبلغ ٧٠ مليون دولار من أجل البعثات الخاصة غير المتوقعة وإن تكن مرتقبة في ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد رفضت الجمعية العامة هذا الطلب. وأقرت الجمعية موجزا بمبلغ ٢,٤٨ بليون دولار؛ وقد وصل مجموع مقترحات الميزانية إلى ٢,٤٧٩ بليون دولار، ومن ثم امتثلت تماما لمتطلبات الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

- - - - -